وزير السياحة لـ«الوطن»: مكملاً لسلسلة التشريعات التي صدرت مؤخراً لدعم القطاع السياحي

الرئيس الأسد يصدر قانون السجل السياحي

مرتيني: قرارات قريبة تخص تمويل المشاريع المتعثرة والطاقة البديلة وزيادة سقف القروض

| محمد راكان مصطفى

أصدر الرئيس الدكتور بشار الأسد أمس قانون السجل السياحي رقم /٢٨/ لعام ٢٠٢٢ والذي يتضمن في مواده أن يحل السجل السياحي محل السجل التجاري في تمثيل كل مواقع العمل من منشآت مبيت وإطعام ومؤسسات تنظيم رحلات سياحية والأدلاء السياحيين وكل مواقع العمل السياحي، كما يتضمن هذا القانون المعدل آليات وقرارات لضبط وتنظيم العمل بموجب السجل السياحي.

ونص القانون على تسمية عناصر الضابطة العدلية المكلفين بمراقبة حسن تطبيق هذا القانون.

وزير السياحة رامي مرتيني قال لـ«الوطن»: يأتي القانون كمكرمة جديدة من الرئيس الأسد لدعم القطاع السياحي، إذ جاء مكملاً لسلسة التشريعات التي صدرت مؤخراً لدعم القطاع السياحي كان آخرها منذ شهر المرسوم ٢٣ الخاص بترخيص وتشغيل المنشآت السياحية.

وأضاف: واليوم أقر مجلس الشعب قانون المكاتب السياحية، هذه الحزمة التشريعية بهدف تنظيم القطاع السياحي ليتلاءم مع مرحلة إعادة الإعمار.

مرتيني أوضح أن السجل السياحي هو مطلب للعاملين في القطاع منذ عام ٢٠٠٣ عند صدور القانون ٦٥ الذي تضمن إحداث غرف السياحة، وقانون السجل السياحي في عام ٢٠١٦ والذي كان ينقصه النقطة الأهم بأن يحل السجل السياحي محل السجل التجاري، ويكون هو الممثل لموقع العمل السياحي بشكل عام.

وأكد أن القانون أزال التشابكات السابقة وحافظ على الهوية السياحية وعلى التكامل مع باقي القطاعات.

وقال: وبذلك أصبح وثيقة أساسية عند الحصول على الترخيص النهائي لجميع مكونات القطاع من (مكتب- أدلاء سياحيين، وحتى المهن التراثية المرتبطة بالقطاع السياحي يحصلون على السجل السياحي)، وأضاف: كما أن كل العمليات الاستثمارية والإجراءات والتمثيل أمام القضاء المختص والاستيراد والحصول على التسهيلات والقروض سيتم باستخدام السجل السياحي.

وأشار إلى أن القطاع السياحي وكل القطاعات السياحية بحاجة لدعم في هذه الفترة، منوهاً بأن القطاع السياحي يرفد الخزينة بمبالغ جيدة وبدأ يستعيد عافيته والقدوم الخارجي إلى سورية يتطور، مؤكداً وجود اهتمام حكومي كبير لتقديم كل الدعم للقطاع.

وكشف مرتيني أنه يتم من خلال اللجنة الاقتصادية إعداد قرارات تخص تمويل المشاريع السياحية المتعثرة وتمويل الطاقة البديلة للمواقع السياحية، وزيادة سقف منح القروض لها، وأضاف: هذا ما يدل على الاهتمام الكبير للدولة والحكومة وفق توجيهات الرئيس الأسد بالقطاع السياحي.

القانون المالي للوحدات الإدارية يرفع رسوم رخص البناء بشكل جنوني

نقيب المهندسين في طرطوس لـ«الوطن»: رسوم جائرة وزيادة غير منطقية!!

| طرطوس - ريا أحمد

٣٠ رخصة بناء جديدة خلال العام الحالي في مجلس مدينة طرطوس بلغت نسبة رسومها ملياراً ونصف المليار بعد تنفيذ القانون المالي رقم ٣٧ لعام ٢٠٢١ على حين كانت لا تتجاوز رسوم ترخيصها ٥٠ مليوناً فقط سابقاً.

هذا الارتفاع الكبير لرسوم رخص البناء وفق القانون يعتبر إيراداً ممتازاً للوحدات الإدارية ولكن لن يرحم المواطن من ارتفاع سعر العقار، فهل سيشهد المواطن تحسناً بالخدمات المقدمة على الأرض من هذه الوحدات؟

رئيس دائرة الرخص والبناء في مجلس مدينة طرطوس بسام شاهين بين «الوطن» أن عدد الرخص حتى تاريخ ٦/١٥ بلغت ٣٠ رخصة بناء في مدينة طرطوس تجاوزت رسومها ملياراً ونصف المليار ليرة بينما في السابق لم تكن لتتجاوز ٥٠ مليوناً وذلك بسبب التعليمات التنفيذية للقانون ٣٧ حيث تحدد رسوم رخصة البناء وفقاً للقيمة الرائجة لسعر متر الأرض الذي تحدده مديرية مالية طرطوس إضافة لمساحة البناء والشرفات ومتغيرات أخرى، وهذه الرخص متنوعة شملت إما بناء جديداً أو استكمالاً لبناء (طابق إضافي).

وأكد شاهين أن هناك تراجعاً في عدد الرخص هذا العام، إلا أنه استبعد أن يكون السبب هو الارتفاع الكبير لرسوم الرخص.

وعن كيفية استثمار هذه الإيرادات في الخدمات المقدمة من مجلس المدينة للمواطن، أوضح شاهين أن القسم الأكبر من الرسوم تذهب للوحدة الإدارية وجزء منها للمحافظة والخزينة العامة للدولة، وهو أمر جيد لمصلحة الوحدات في تحسين خدماتها.

بالمقابل نقيب المهندسين بطرطوس م. حكمت إسماعيل وصف رفع الرسوم بالجائر وغير المنطقي، باعتبار أن الزيادة بأي رسوم يجب أن تكون بحدود مقبولة لا أن تزيد ١٠٠ ضعف، فالرخصة التي كانت تكلف المتعهد ٤ ملايين أصبحت ٤٠٠ مليون وهذا غير واقعي وسيرفع أسعار الشقق على الشباب ولاسيما بعد الزيادة الأخيرة بسعر الإسمنت.

وأشار إلى أن الارتفاع شمل رسوم إشغال الأرصفة على المباني حيث بلغت ٤٠ بالمئة من كلفة رسوم الرخصة، متسائلاً كيف سيدفع المتعهد هذا المبلغ الكبير مقابل إشغال رصيف على تماس مع عقاره وليس شرائه؟ علماً أنه لن يحتاجه بعد بناء الطابق الأرضي.

شاهين كشف أن نقابة المهندسين المركزية رفعت مذكرة إلى رئاسة مجلس الوزراء تنبه فيها من أن هذا القرار سيوقف حركة البناء في كل المحافظات وسيؤثر سلباً في قدرة المواطن على شراء عقار سواء كان سكنياً أم تجارياً.

نقيب مهندسي طرطوس تمنى أن تستفيد الوحدات الإدارية بالنهاية من هذه الرسوم في تحسين خدماتها ولاسيما في مدينة طرطوس سواء لتزفيت الطرق السيئة أو لإزالة القمامة المتراكمة في الأحياء.

لجان المراكز أدت اليمين القانونية.. ومرشحون يبدؤون حملاتهم الانتخابية فيسبوكياً

السبت القادم انتخابات ملء المقعد الشاغر لعضوية مجلس الشعب عن دمشق

الحفار لـ«الوطن»: المراكز الانتخابية جاهزة وتغطي المحافظة

| محمد منار حميجو

بدأ بعض المرشحين لملء المقعد الشاغر لعضوية مجلس الشعب عن الدائرة الانتخابية لمحافظة دمشق قطاع «ب» مستقلين حملاتهم الانتخابية عبر صفحاتهم الشخصية على وسائل التواصل الاجتماعي على «الفيسبوك» استعداداً للانتخابات التي ستجري يوم السبت القادم.

وتابعت «الوطن» صفحات بعض المرشحين الذين أعلنوا من خلالها ترشحهم للانتخابات إضافة إلى إطلاق شعارات لبرامجهم الانتخابية وأنهم بانتظار الناخبين يوم السبت القادم لاختيار ممثلهم لملء المقعد الشاغر الذي كانت تشغله سفيرة سورية في أرمينيا نورا أريسيان.

وفي السياق أدى أمس رؤساء وأعضاء لجان المراكز الانتخابية في دمشق اليمين القانونية المنصوص عليها بقانون الانتخابات العامة أمام اللجنة القضائية الفرعية للانتخابات استعداداً للعملية الانتخابية.

وشدد رئيس اللجنة القضائية الفرعية للانتخابات ميمون عز الدين على لجان المراكز الانتخابية الالتزام بالتعليمات التنفيذية لقانون الانتخابات العامة رقم ٥ الصادر في ٢٠١٤ وأن تلتزم بالحيادية والوقوف على مسافة واحدة من جميع المرشحين.

ودعا عز الدين جميع اللجان للتواصل مع اللجنة القضائية في حال حدوث أي مشكلة أو للاستفسار عن أمور طارئة تتعلق بسير العملية الانتخابية.

وعلمت «الوطن» أن عدد المرشحين حالياً هم ١٩ مرشحاً بعدما انسحب عدد من المرشحين بتقديم طلبات إلى اللجنة القضائية الفرعية للانتخابات، علماً أن باب الانسحاب يغلق قبل ٧ أيام من تاريخ بدء الانتخابات وفق ما ينص عليه قانون الانتخابات العامة رقم ٥ الصادر في ٢٠١٤.

من جهته أكد الأمين العام لمحافظة دمشق بشار الحفار أن المراكز الانتخابية جاهزة ولم يبق إلا تزويدها بصناديق الانتخابات والمستلزمات الأخرى من ورق الاقتراع وغيرها من المستلزمات الأخرى، لافتاً إلى أن المراكز تغطي كل مساحة مدينة دمشق وتم الإعلان عنها في مراكز البلديات حتى يستطيع المواطن أن يؤدي واجبه الانتخابي.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين الحفار أنه يوجد في كل مركز لجنة واحدة وسيتم تزويدهم بصناديق الاقتراع وفق الحاجة بمعنى كلما احتاجت اللجنة إلى صندوق آخر نتيجة امتلائه سيتم تزويدها بصندوق آخر.

وحول إعلان بعض المرشحين ترشحهم عبر صفحاتهم الشخصية على «الفيسبوك» اعتبر الحفار أنه حق طبيعي للمرشح أن يعلن عن حملته الانتخابية على صفحته الشخصية وفي أي مكان باعتبار أن الهدف من ذلك تعريف الناخبين ببرنامجه الانتخابي وبالتالي من حقه أن يحدد الطريقة التي تناسبه لإيصال المعلومة إلى الناخبين.

وفيما يتعلق بأوراق الاقتراع أوضح الحفار أنه سيكون داخل المراكز أوراق خاصة بالاقتراع وما على الناخب إلا أن يملأها باسم المرشح الذي يرغب في انتخابه، لافتاً إلى أنه يحق للمرشحين أن يطبعوا أوراقاً انتخابية خاصة بهم لتوزيعها على الناخبين.

محافظ القنيطرة «يمزح»: قيمة المراسلات بين المحافظة وإحدى الجهات أكبر من قيمة المشروع!!

١٠ بالمئة فقط إنفاق مديريات القنيطرة من اعتماداتها

المديرون: بسبب غلاء الأسعار وعزوف العارضين

| القنيطرة - خالد خالد

برر مديرو الأجهزة المحلية بالقنيطرة تأخر تنفيذ المشاريع وتدني نسب الإنفاق المالي إلى صفر في أغلبية المديريات بغلاء الأسعار وعدم تقدم عارضين وانتظارهم تعديل جدول تحليل الأسعار الذي تم إصداره أواخر شهر أيار ليكون فيصلاً ومعياراً لتنفيذ المشاريع وفق الأسعار الرائجة.

وأشاروا إلى أن أغلبية المديريات تبدأ مشاريعها بعد حزيران كالتربية لصيانة مدارسها والزراعة بأعمال الاستصلاح وتنفيذ الطرق الزراعية والمحلية، ولكن هناك بعض الجهات تحتاج إلى مراسلات وموافقات لتنفيذ مشاريع بقيم متدنية ما يعيق العمل، مطالبين بموافقة الحكومة على رفع سقف الشراء وبموافقة المحافظين لـ٢٥ مليوناً وللوزراء لسقف ٥٠ مليوناً بعد أن كانت ٥ و١٠ملايين، حيث استغرقت مديرية البيئة شهرين بين أخذ ورد للحصول على موافقات وغيرها لمشروع قيمته ٧ ملايين، حتى أن محافظ القنيطرة قال مازحاً « الكتب والمراسلات يلي تمت بينا قيمتها أكثر من مشروعك!؟

ومن خلال تتبع تنفيذ الإنفاق الاستثماري لجهات الإدارة المحلية (الأمانة العامة، الخدمات الفنية، التربية، الزراعة، البيئة، الشؤون الاجتماعية، الثقافة، النفايات الصلبة) وحتى تاريخه وحاجة مشاريع خطة ٢٠٢٣ في القنيطرة، بينت مديرة التخطيط بالقنيطرة سوزي حاج أحمد أن إجمالي اعتمادات المحافظة ٥ ملايين والإنفاق ٥٢٣ مليوناً وبنسبة ١٠بالمئة (لمشاريع مدورة من العام الماضي أما الإنفاق خلال ٢٠٢٢ فهو صفر) في حين أن الاعتماد المطلوب لعام ٢٠٢٣ نحو ١٣,٥ ملياراً.

وأوضحت رئيسة دائرة التخطيط بتربية القنيطرة منى العبدالله أن الموازنة الاستثمارية لمشاريع الاستبدال والتجديد لأبنية التعليم ٣٠٠ مليون، ونسبة الإنفاق ١٠بالمئة وتم الإعلان لصيانة /٧/ مدارس وقيد تصديق الكشوف التقديرية، علما أن حاجة المديرية العام القادم صيانة /١٦/ مدرسة للتعليم الأساسي و/٣/ الثانوي.

وأوضحت مديرة الخدمات الفنية حمدة عرقاوي أن اعتماد تأهيل أبنية التعليم ٣١٠ ملايين والإنفاق ١٢٦ مليوناً وبنسبة ٤١ بالمئة، حيث يتم استكمال ملحق مدرسة الشهيد رامي محيرس ٦ قاعات ونسبة التنفيذ ٥٠بالمئة ويتم إعداد الكشوف التقديرية وفق جدول تحليل الأسعار، والمطلوب بالعام القادم ٦٥٠ مليوناً لاستكمال العمل، أما بالنسبة لأبنية التعليم الأساسي فاعتماداتها ٢٣٤ والإنفاق ٥٦ مليوناً والنسبة ١٧بالمئة، و اعتماد أبنية التعليم الثانوي ٣٥ مليوناً والإنفاق ٣٤ بالمئة، وإجمالي اعتمادات أبنية التعليم ٦٨٠ مليوناً والإنفاق ٢١٧ (٣٢بالمئة) والاعتماد المطلوب خلال العام القادم ٢,٧ ملياراً.

وحول مشاريع الصرف الصحي في الوحدات الإدارية فالاعتماد ١٥٠ مليوناً والإنفاق بنسبة ١٣بالمئة، حيث تمت تصفية مشاريع منتهية، كما تم توجيه كتاب إلى محافظة القنيطرة بخصوص تحويل مشاريع الصرف الصحي الواردة في خطة الخدمات إلى شركة الصرف الصحي بالقنيطرة لإدراجها ضمن خطتها الحالية بعد تحويل كافة مشاريع الصرف الصحي للشركة.

وأشارت عرقاوي إلى تخصيص ٣٠٠ مليون لتأهيل الطرق المحلية، أما الاعتمادات المطلوبة للعام القادم ٦٨٦ مليوناً لتنفيذ طرق زراعية وتأهيل مقاطع متفرقة، مبينة أنه تم تخصيص ٢٠٠ مليون لشراء وتجديد آليات طرقية وتم إنفاق ١١٨ والاعتماد المطلوب العام القادم ٣٠٠ مليون لتعمير وتأهيل الآليات وشراء إطارات وزيوت وشحوم وبطاريات، أما الاعتمادات المرصودة لمشاريع إنشاء الطرق فهي ٧٥٠ مليوناً والإنفاق صفر وقيد التنفيذ بعد أن تم الحصول على الموافقات اللازمة للتنفيذ بالأمانة وتم طلب ٧٥٠ مليوناً كاعتمادات بالعام القادم لتنفيذ طريق العدنانية- بئر عجم، وبذلك فإن إجمالي اعتمادات الطرق ١,٤ مليار والإنفاق نحو ١٣٧ مليوناً وبنسبة ١٠ بالمئة والاعتماد المطلوب للعام القادم ١,٧ مليار.. أما اعتماد المخطط التنظيمي لمدينة القنيطرة ومنطقة الحلس فبلغ نحو مليار ليرة إضافة إلى الإنفاق، وتم مراسلة وزارة الإدارة المحلية والبيئة بخصوص مساحة الأرض المتوافرة ضمن المخطط التنظيمي المدروس استناداً إلى كتاب مديرية الزراعة والاعتماد المطلوب للعام القادم نحو مليار ليرة لمتابعة تنفيذ البنية التحتية لمنطقة الحلس.

وكشف مدير إدارة النفايات الصلبة تيسير السريع أن الاعتمادات المرصودة ٢٧٠ مليوناً والإنفاق ١٥٤ مليوناً بنسبة ٤١ بالمئة من صرف أجور وتعويضات العاملين ونفقات تشغيل محطة المعالجة وشراء المحروقات وصيانة بعض الآليات، أما الاعتمادات المطلوبة للعام القادم فبلغت ٨٥٥ مليوناً كرواتب وأجور ونفقات إدارية متنوعة وإصلاح آليات ومحطة فرز مكيانيكي وحملات توعية ونظافة، وبذلك فإن إجمالي اعتمادات الخدمات الفنية ٣,٥ مليارات والإنفاق ٥٠٨ ملايين والنسبة ١٥ بالمئة والاعتماد المطلوب لعام ٢٠٢٣ فهو ٧,١ مليارات.

ولفت مدير الثقافة أحمد المرزوقي إلى أن اعتمادات المديرية والبالغة ٧٥ مليوناً لتأهيل مسرح دار الجولان وتم الإعلان عن المشروع، وطلبت المديرية ٨٠ مليوناً للعام القادم لاستكمال تأهيل مسرح دار الجولان وتأهيل مراكز نبع الصخر وجباتا الخشب.

وبين مدير الصحة عوض العلي رصد ١٢٥ مليوناً لترميم مركز البحدلية وتم الإعلان عنه، وتحتاج المديرية خلال العام القادم إلى ٦٥٠ مليوناً، وطلبت المديرية العام القادم ٢٦٥ مليوناً لاستكمال بناء مركز قطنا وكودنة واليادودة.

وبيّن مدير البيئة علي إبراهيم أن اعتمادات المديرية ٢٧ مليوناً لتأمين تجهيزات مخبرية بيئية وتأهيل الحديقة بمدينة البعث والإنفاق حالياً ٣ ملايين.

وأشار الأمين العام للمحافظة حسين الأحمد إلى أن اعتمادات بناء مراكز خدمة المواطن ٢٢٠ مليوناً والإنفاق ١١ مليوناً وبنسبة ٥ بالمئة، والاعتماد المطلوب لعام ٢٠٢٣ نحو مليار ليرة لعزل سطح مبنى المحافظة وتأهيل المسرح والموقع العام.

وأوضح مدير الزراعة أحمد ديب أن اعتماد استصلاح الأراضي ٢٦٠ مليوناً لاستصلاح ١٥٠٠ دونم، والاعتماد المطلوب لعام ٢٠٢٣ نحو ٩٣٠ مليوناً وذلك لاستصلاح ٢٠٠٠ دونم بعد زيادة سعر ساعة البلدوزر من ٥٢ ألفاً إلى ٨٥ ألفاً.